الجريمة في المجتمع الجزائري من منظور الأساتذة الجامعيين (دراسة ميدانية).

نبيل منصوري[1،*] لوناس عبد الله[2] مزاري فاتح[3]

1.2.3جامعة البويرة (الجزائر)

Crime in Algerian society from the perspective of university teachers (A field study)

Mansouri nabil[1],* mazari fatah [2] lounas abdellah [3]
n.mansouri@univ-bouira.dz **mazari@univ-bouira.dz** **a.lounas@univ-bouira.dz**

1,2,3(University of Bouira, Algeria)

تاريخ الاستلام:2019/03/04؛ تاريخ القبول: 2019/07/04؛ تاريخ النشر: 2022/08/31

ملخص. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قضية من ابرز القضايا التي تؤثر على حياة وأمن الأفراد المجتمع ألا وهي الجريمة ف الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل ان تكون حالة قانونية. وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع.

وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وان الانتقام هوالأساس في رد فعل السلوك الإجرامي.

وفي الشق الميداني للدراسة تم تصميم استمارة استبانة من 05 أبعاد على عينة عشوائية من 108 أستاذ وأستاذة، وبعد المعالجة الإحصائية توصلت النتائج الى: الأسباب المادية والاقتصادية من أهم الأسباب وبعدها الأسباب الدينية والاجتماعية وأن الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة للفرد والأسرة تساعد على الحد من الجريمة في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاح : الجريمة ؛ المجتمع الجزائري ؛ تصورات ؛ الأساتذة الجامعيين

Abstract: This study aims at shedding light on one of the most important issues affecting the life and security of individuals in society, namely crime. Crime is a social, moral, political and economic phenomenon before it is a legal situation .Based on this concept, we see it as an expression of the balance between the conflict of social values and the various pressures exerted by society.

Crime is the result of conflict between the individual and society. The concept of crime was old because of the evil criminal's psychology and that revenge was the basis for the reaction of criminal behavior.In the field of the study, a questionnaire was designed on a random sample of 108 professors. After the statistical treatment, the results reached: The materiel and economic reasons of the most important reasons and then the religious and social reasons and that the interest in the proper socialization of the individual and the family helps to reduce crime in Algerian society.

Key words: crime; Algerian society; perceptions; university teachers

***corresponding author**

مقدمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل ان تكون حالة قانونية. وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع. وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وان الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي. (الجميلي،2001 :35)

حيث إن الجريمة وجدت منذ بدء الخليقة وهي الجريمة التي كانت أول حدوث لها على هذه البسيطة فعرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ القدم، وارتبطت بوجود المجتمع نفسه ، حيث أن هناك من يصفها بأنها طبيعية، موجودة أصلا في طبيعة الحياة على الكون، تسير مع الإنسان حتى أصبحت ظاهرة اجتماعية، إنسانية، وطبيعية، تنمو وتتطور وسوف تستمر مع الإنسان مثلما تتطور الحياة الاجتماعية.

وليس وجه العجب في الجريمة أنها موغلة في القدم، فتلك حقيقة رواها لنا التاريخ فيما روى، بل إن الكتب السماوية تعود بالجريمة إلى عهود اشد سحقاً وابعد تحورا مما بلغه التاريخ. فهي تحكي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما اخرج من الجنة حتى قدم للشر قربانا، فسفح دم أخيه ظلما وعدوانا وكان مصرع هابيل على يد قابيل أول مأساة إنسانية على وجه الأرض، إنما وجه العجب فيما يردده بعض الباحثين عن ثبات نسبة الإجرام وهم يعنون بذلك إن كل جماعة من الناس يؤدي للجريمة ضريبة ذات نسبة ثابتة. وان اختلف الباحثون في هذا الأمر فإنهم يتفقون جميعاً على إن الجريمة ظاهرة اجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأته.

والجريمة وغالبا ما تنشأ نتيجة للفقر والعوز في مناطق محرومة من أبسط مناحي الحياة وتوفرها والجريمة الاجتماعية فهي مرتبط بعمق مع تردي الأوضاع الاقتصادية المعاشية اليومية للمواطن، وتردي التعليم ، والتثقيف والوعي، وأحد مظاهرها تفشي البطالة والأمية والتخلف والفقر والمرض وانتشار حركات تسعى لاستغلال الفقراء وتستقطبهم إلى عالم الجريمة باسم الدين أو الطائفة بالإضافة لضعف وهشاشة القوانين التي يعمل بها، ناهيك عن عدم استقلالية القضاء وسيطرة السلطة التنفيذية عليه في معظم بلداننا العربية، وحين تتفشى مثل هذه الأمراض الاجتماعية ، فإنها تصبح بؤرة صالحة لانتشار المخدرات وتجارتها ونتائجها على المجتمع ، سواء شريحة متعاطيها ، أم شريحة المتاجرين فيها.(عين نيوز،2010)

فالجريمة من وجه نظر الاجتماعيين تعد سلوكاً مغايرا للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد، فالجريمة هنا بمفهومها العام هي الأفعال تضر الفرد والمجتمع معا، لذلك تصدى المجتمع لها فسن القوانين الجنائية وحددت العقوبات للمخالفين وكذلك وضع عقوبات اجتماعية للمخالفين لأعرافها وقيمها المتعارف عليها واوجب إضرامها والامتثال إليها أخذت الجريمة في المجتمع الجزائري أبعادا خطيرة بوصولها معدلات قياسية تجاوزت كل التوقعات إذ ما لبثت تشكل خطرا حقيقيا على أمن هذا المجتمع واستقراره، فمؤسسات الضبط الاجتماعي والجمعيات الوطنية والملتقيات العلمية التي تناولت الجريمة كموضوع لها, ومختلف وسائل الإعلام المحلية والوطنية، تزودنا بتقارير وإحصاءات تبين كلها أن المجتمع الجزائري أضحى يعيش أزمة قيم حقيقية، وحالة من اللامعيارية في جميع جوانب الحياة فيه، فقد سجلت مصالح الدرك والشرطة خلال خلال شهر اوت 2012 ما يزيد عن 1500 جريمة،اعتداء بالأسلحة البيضاء, السرقة والقتل. وفي هذا السياق سجلت مصالح الضبطية القضائية التابعة للدرك الوطني، وكذا مصالح الشرطة القضائية التابعة للأمن الوطني أن هناك 1563 جريمة على المستوى الوطني خلال اليوم الأول والثاني لعيد الفطر

المبارك 2012 ، منها 900 جريمة سجلتها مصالح الضبطية القضائية التابعة للدرك الوطني. وقد أسفرت عمليات المداهمة عن توقيف 2000 شخص ..

I.1- الاشكالية:

لاشك أن المعدلات القياسية التي وصلتها الجريمة في المجتمع الجزائري تدعونا إلى دق ناقوس الخطر ودعوة كافة الأطراف المعنية بمسألة أمن وسلامة المجتمع ومن دون إقصاء أو تهميش لإجراء حوار جاد وجرئ حول الأسباب الكامنة وراء تنامي هذه الظاهرة، والبحث عن الحلول الكفيلة بمعالجتها، والتي نعتقد أنه من المفيد جدا التركيز فيها على ضرورة توعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأهمية الدور الذي تلعبه في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وحمايته من كل الآفات الاجتماعية وحثهم على بدل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق ذلك، كما ندعو إلى إشراك الشباب –وهم أكثر الفئات عرضة للإجرام- في المسيرة التنموية وعدم تهميشهم وذلك بخلق فرص العمل لهم وتحسين الظروف السكنية والتعليمية والصحية لأسرهم مما يرجع لهم الأمل في غد أفضل وحياة أحسن ويصرف نظرهم عن التفكير في أي سلوكات طائشة تعبث بأمن وسلامة مجتمعهم، وأخيرا ندعو كافة مؤسسات الضبط الاجتماعي إلى وضع إستراتيجيات واضحة كفيلة بمحاصرة الإجرام والقضاء على أسبابه وذلك في تقديرين –كما سبقت الإشارة إليه- لا يتم إلا بتحلي بمزيد من الحزم والجدية والفطنة وكذلك بالتنسيق مع مختلف القوى الاجتماعية (عدنان الدوري1984،ص277).

ومما لاشك فيه أن الأستاذ الجامعي محورا أساسيا في تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية بالمشكلات والظواهر التي تحيط به وهذا مرده الرصيد والترسانة المفاهيمية والتربوية والعلمية ، والتي هي عناصر فاعلة لخدمة موارد المجتمع وصيانة حياته وتشكلها ، وهي كلها أدوار تنمي حقوق المواطنة والقدرة على التفكير والعلاقات البشرية والتنمية الشاملة للمجتمع الجزائري الذي عرف طيلة السنوات الأخيرة تغيرات جذرية على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني ، فانتقاله من نظام الاشتراكي الموجه إلى النظام الليبرالي ، و انتقاله من حالة العنف والإرهاب السياسي إلى الوئام والمصالحة الوطنية

إن هذا التوجه الجديد والسريع قد أثر على ظروف حياة وعيش جميع الشرائح الاجتماعية فإذا نظرنا إلى الشخص المعاق فنجد مكانة اجتماعية متدهورة وتهميش متزايد من قبل الأولياء وأفراد المجتمع ، وإذا وقفنا على وضعية حقوق الطفل فإننا نلاحظ (عنف ، اغتصاب ، تسرب مدرسي ...) وهذا مرده نقص القدرة الشرائية ، البروز المفاجئ على مستوى المحيط الاجتماعي لثقافة مضاده ، ومعادية تماما لثقافة السلم والحوار ... ، وإذا أمعنا النظر في حالة الشباب بمختلف مستوياته العلمية والثقافية والذي يمثل سبعين بالمائة من الكثافة السكانية فسرعان ما نستخلص أن وضعيته النفسية والاجتماعية ، لا توحي بالارتياح أو التفاؤل فهو معرض لكل الانحرافات والآفات الاجتماعية ، أما الشباب الجامعي فحاله خوف ، قلق ، وعدم الشعور بالرضى والارتياح النفسي في ظل غياب الحوافز والحقوق اللازمة ، زيادة على هذه المعطيات فإن المجتمع الجزائري يعيش في وسط اجتماعي تحركه جملة من الآفات الاجتماعية الخطيرة كتفشي الإرهاب ، الإجرام ، جنوح الأحداث ، الإدمان ، البطالة ، ولذا غابت من وسطنا الثقافي والاجتماعي قيم التضامن ، التعايش ، السلم ، حب الانتماء ، احترام قوانين الجمهورية ، وبروز قيم جديدة وغير مألوفة داخل المجتمع الجزائري كتحقيق الذات المفرط ، البحث عن الثروة ، المنافسة السلبية ، التعصب ، التطرف ، واللجوء إلى العنف في المواقف والعلاقات الاجتماعية.(ياسين خذايرية،2006،ص34)

وفي ضوء ذلك تم طرح التساؤل التالي: **ما هي تصورات الأساتذة الجامعيين لانتشار الجريمة بأبعادها الاجتماعية؟**

التساؤلات الجزئية للدراسة: انطلاقا من الإشكالية العامة للدراسة نطرح التساؤلات الجزئية التالية

1-ما هي أسباب انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين؟

2- كيف ينظر الأساتذة الجامعيين للحلول التي من شأنها الحد من الجريمة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

تعدد أسباب انتشار الجريمة حسب تصورات الأساتذة الجامعيين للبيئة الاجتماعية.

الفرضيات الجزئية:

1-الأسباب الاجتماعية من أهم الأسباب انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري حسب الأساتذة الجامعيين.

2- تتعدد الآليات والحلول التي من شأنها الحد من انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري.

أهمية البحث : تتبلور أهمية العلم في إقحامه قضايا المجتمع رصدا وتفسيرا كما تتجلي أهمية علم النفس في التصدي للمشكلات النفسية للمجتمع التي تواجههم وتكون عقبة في تحقيق غاياتهم لذا أصبح الاهتمام به متزايدا بصورة عامة ، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع يعد في النظر الكثير من المهتمين بالدراسات في مجالات الصحة النفسية والإرشاد النفسي من المواضيع الحديثة، الذي لم ينل القدر الكافي من الاهتمام بها كما تبرز أهمية الدراسة الحالية في التعرف على تصورات الأساتذة الجامعيين للجريمة في المجتمع الدراسي.

ا.2-**أهداف البحث:** ان أهداف هذه الدراسة تكمن في النقاط التالية:

1. معرفة تصورات الأساتذة للسلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية.
2. التعرف على تصورات الأساتذة للعوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعود إلى ارتكابها.
3. معرفة أي العوامل الأكثر فاعلية في ارتكاب الجريمة وان هذه العوامل تعتبر الواحدة مكملة إلى الثانية من الناحية الاجتماعية وبالنسبة للمجتمع بوجه خاص؟

ا -3-تحديد المفاهيم والمصطلحات:

1 - التصورات الاجتماعية:

التصور: يعرف أحد الباحثين العرب التصور على أنه مجموعة من المفاهيم والرموز التي تنتج عن التفاعل الاجتماعي والتي تكتسي معنى مشترك بين أعضاء الجماعة وتؤدي إلى ردود فعل متشابهة وبهذا تشكل التصورات صور وبيانات معرفية وأطر إدراكية ذات مصادر ومظاهر وأبعاد اجتماعية بحيث تشكل نوعا من المعرفة الاجتماعية المتداولة بين الأفراد كأطر مرجعية للتصور والإدراك والتفكير.(فريدة ،2007،ص23)

التصورات الاجتماعية: تعريف فيشر التصور الاجتماعي كبناء اجتماعي معرفة عامة ينشأ عبر القيم والمعتقدات والذي يولد نظرة مشتركة للأشياء والتي تبرز خلال التفاعلات الاجتماعية (،قريشي أمال2010،ص101).

تعريف الجريمة الجريمة بأنها:كل سلوك مؤذ وضار اجتماعيا، ويتعرض صاحبه للعقاب من الدولة(المشهداني، 2005) كما تعتبر ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منهما الفرد والجماعة على حد سواء. (الحسن، إحسان محمد،2001،ص66)

فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس(عبد الجبار ،1970،ص17)

ومن جهة النظر النفسية فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة.

أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى ان الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب.(السيد رمضان،ص152)

أما من وجهة نظر العلماء فلهم تعاريف أخرى فعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دور كهاريم) يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها.

ويعتقد (سذرلاند) ان الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن ان ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى ان الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة اشد قسوة من مجرد رفضها القانوني.(عبد الجبار عريم،1973،ص84)

و قد قسم جاروفالو الجريمة إلى نوعين: جريمة طبيعية، وجريمة مصطنعة.

فالجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه بأنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة، كالاعتداء المادي أو المعنوي على الأفراد، والاعتداء على الأموال والممتلكات، أما الجريمة المصطنعة فهي الأفعال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتة كالديانات والعادات والتقاليد

التعريف الاجتماعي القانوني للجريمة:يأخذ التعريف الاجتماعي القانوني للجريمة بمسألة الخروج على المعايير الاجتماعية وانتهاك القانون في آن واحد.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: أجريت الدراسة على مستوى جامعة اكلي محند أولحاج البويرة-

الحدود الزمانية: اجريت الدراسة في الفترة ما بين 2018/12/06 الى غاية 2019/02/28

II -الخلفية النظرية:

التصورات الاجتماعية: يعتبر مفهوم التصور الاجتماعي مفهوم معقد نضرا لإشتماله على عناصر متشابكة تساهم في تكوينه والمتمثلة في مجموعة المعلومات والأفكار والآراء والتجارب والقيم والعادات والاتجاهات ...وغيرها يعتبر دوركايم أول من تكلم عن التصورات الاجتماعية كمفهوم سوسيولوجي حيث اعتبر كل من الدين واللغة والعلم تصورات حتمية واجتماعية ،ولقد إقتبس علم النفس الاجتماعي مفهوم التصور من علم الاجتماع من طرف موسكو فيسي الذي يؤكد على ثلاث عناصر أساسية للتعريف بالتصور الاجتماعي وهي الانتشار والإنتاج والوظيفة أي أن التصور يصبح اجتماعيا إذا كان مشتركا بين مجموعة من الناس أي واسع الانتشار كما أنه يكون اجتماعيا إذا كان إنتاجيا ومتبادلا بينهم كي يؤدي وظيفة التواصل والسلوك الاجتماعي 25-12-1011 http://www.rezgar.com/debat/showيعرف أحد الباحثين العرب التصور على أنه مجموعة من المفاهيم والرموز التي تنتج عن التفاعل الاجتماعي والتي تكتسي معنى مشترك بين أعضاء الجماعة وتؤدي إلى ردود فعل متشابهة وبهذا تشكل التصورات صور وبيانات معرفية وأطر إدراكية ذات مصادر ومظاهر وأبعاد اجتماعية بحيث تشكل نوعا من المعرفة الاجتماعية المتداولة بين الأفراد كأطر مرجعية للتصور والإدراك والتفكير. (بولسنان فريدة ،2007،ص23)

تعريف فيشر التصور الاجتماعي كبناء اجتماعي معرفة عامة ينشأ عبر القيم والمعتقدات المشتركة ،والذي يولد نظرة مشتركة للأشياء والتي تبرز خلال التفاعلات الاجتماعية . (قريشي ، بوعيشة أمال2010،ص101).

محتوى التصورات الاجتماعية :يرى موسكوفيسي أن التصور الاجتماعي يتكون من ثلاث عناصر وهي المعلومات والموقف وحقل التصور .

1-المعلومات:هي مجموعة المعارف المكتسبة حول موضوع معين والتي حصل عليها الفرد انطلاقا من محيطه الاجتماعي بواسطة تجارب شخصية ووسائل الإعلام أو عن طريق التواصل والاحتكاك بالآخرين والمعلومات هي إحدى العناصر الأساسية للتصور.

2-الموقف :هو الجانب المعياري للتصور ،ويعبر عنه من خلال استجابة عاطفية أو انفعالية اتجاه الموضوع فهو سلبي أو إيجابي ويرجع موسكوفيسي الأولوية للموقف بحيث لا يلتقط الفرد المعلومات إلا بعد أن يتخذ موقفا من الموضوع .

3-حقل التصور:يرى موسكوفيسي أن هناك حقل تصوري أين يوجد وحدة مرتبة من العناصر كما يعبر عنه بمجموعة من الآراء المنتظمة.(Moscovici.2003.p363)

وظائف التصورات الاجتماعية:تؤدي التصورات الاجتماعية عدة وظائف أهمها:

1-توجيه السلوك. 2-تبرير السلوك . 3-تسهيل الاتصال الاجتماعي

4-إنشاء وحفظ الهوية النفس _اجتماعية

5-شرح الواقع وتفسيره وذلك من خلال اكتساب المعارف وإدماجها في إطار مفهوم ومنسجم ومنسق مع نشاطهم المعرفي وقيمهم التي يؤمنون بها (بولسنان فريدة ، 2007،ص ص29-30) .

2-**الجريمة:**

كان هناك اتجاه دائم إلى الربط بين مفهوم الجريمة ومفهوم المرض على أساس أن السلوك الإجرامي سلوك مرضي وليس سلوك سوي, وهذا الربط أدى إلى نتيجة غير دقيقة في تفسير الجريمة ووضع سياسة للوقاية والجزاء, وهي تعتبر عند بعض العلماء السلوك الذي تحرمه الدولة بسبب ضرره، ويمكن أن ترد عليه بغرض جزاء، وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع الذي يضر بمصالحه بينما يرى علماء الاجتماع بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية وأن التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون، حيث ميز "جاروفالو" بين الجريمة الطبيعية التي تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان، لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالة، كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، والجريمة المصنعة التي تشكل خرقا للعواطف القابلة للتحول كالعواطف الدينية والوطنية، إذ أعتبر الأولى بأنها تتدخل في المعنى ان الجريمة بالمعنى النفسي هي أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي تحدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، وان التعريف الإجرائي والذي يتناسب مع الدراسة هي أنها " أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم التي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات" (المشهداني، فهيمة كريم،2009،ص44)

فيما بعد فقد ظهرت وسائل للحد من الجريمة في المجتمع الحديث وقد اتخذها القانون الجنائي والتي خصها بعض العلماء بقولهم هي " العدالة في تطبيق القانون هو السبيل الاوفق في الحد من الجريمة".

حيث ان هذه الأسس أصبحت من أهم خصائص القانون الجنائي فقد خصها العالم (سندر لاند) بقوله: "إن القانون الجنائي يجب ان يحمل صفة (المساواة، التخصص، العقوبة، الجزائية) أي العقاب يجب ان يحدد لكل نوع من أنواع الجرائم وان يتساوى الكل أمام القانون و تتحقق العدالة فيه وانه لا جريمة بدون عقاب".

أما العلماء الذين اهتموا بالإصلاح قبل العقوبة هو العالم (بكاريا) الذي يعتبر بان معيار كل إصلاح هو تحقيق اكبر قدر ممكن من السعادة والرفاهية لأكبر عدد من الناس ثم مقولته المشهورة " بان العقاب يجب ان يحدي العدالة والمصلحة الاجتماعية ومن الظلم ان يتعدى العقاب هذه الضرورة لنهاية المجتمع".هنا العقاب يجب ان يكون رادعاً وليس انتقامي وهذه الفكرة قد يتبناها المعنييون بإصلاح المجرم وعلاجه، وان اغلب المؤتمرات والندوات كانت تنادي في ذلك الوقت بمنع العقوبة الانتقامية القاسية وتحاول جعلها رادعة وعلاجية وهذه ليست رحمة وشفقة بالمجرم بل تخليص المجرم من (العود) إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية.

وهناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة كلا حالته حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي: المدرسة الاجتماعية، النفسية، الايكولوجية، الاكنيلكية، الجغرافية وغيرها من المدارس التي تناولت هذا الموضوع وسوف نتطرق هنا إلى واحدة من هذه المدارس هي (المدرسة الاجتماعية) التي تعتبر من أهم المدارس التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية ونادت بان المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع، وأصحاب هذه المدرسة اعتقدوا ان

الجريمة والجنوح ما هما إلا نتاج للعوامل الاجتماعية فالفكرة الكلاسيكية نادت بمبدأ الإرادة الحرة واكتساب اللذة ناقشها أصحاب الفكرة الوضعية فقد كانت نقطة النقاش هي اكتساب اللذة مشترك مع كل

أفراد الهيئة الاجتماعية، إذن فلماذا يكتسب بعض الأفراد ملذاتهم بالطرق المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والمخالفة للقوانين؟

فالجواب هنا ان جماعة الفكرة الوضعية تقول ان الظروف المحيطة بالفرد التي لا يمكن ان يتحملها بعضهم يلجئون إلى سلك الطرق التي حرمها القانون، ومن أفكار العلامة (فرويد) ان الإنسان يولد وعنده استعداد بان يزيد حالة اللذة ويقلل من حالة الألم، فالمجرمين الذين تحيط بهم الظروف السيئة وتسبب لهم بعض الانحرافات النفسية لا يمكنهم ان يتأخروا في اكتساب ذاتهم لذلك يلجئون إلى الجريمة.

1. الاجراءات الميدانية للدراسة:

منهج البحث وإجراءاته الميدانية : استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة الدراسة "المنهج الذي لا يتوقف عند جمع المعلومات الخاصة بالظاهرة للاستقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يمتد ليشمل التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح" (العساف، 1995، ص 186).

مجتمع الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من جميع أساتذة جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة

عينة الدراسة : هي عينة عشوائية من108 أستاذ وأستاذة

أدوات الدراسة :استعان الباحثون بللوسائل البحثية وتتضمن:

- استمارة استبيان.

-المصادر والمراجع العربية والأجنبية.

3-عرض ومناقشة النتائج:

*عرض نتائج المحور الأول **وهو معرفة التصورات الاجتماعية للأساتذة الجامعيين حول أسباب انتشار الجريمة** ولتحقيق هذا الهدف قمنا بحساب تكرار استجابة أفراد عينة الدراسة الكلية والمتمثلة في 108 أستاذا وأستاذة على أسئلة المحور الأول من الاستبيان وكذا النسب المئوية لهذه التكرارات كما هو موضح في الجدول التالي:

مضمون الأسئلة في المحور الأول	نعم	النسبة%	لا	النسبة%
البطالة من أهم أسباب البطالة.	106	98%	2	2%
ضعف المدخول المادي يؤدي الى ارتكاب الجريمة.	73	67%	35	32%
تدني المستوى العلمي (الجهل) يؤدي الى الجريمة.	97	89%	11	10%
جماعة الأقران السيئة من أسباب الجريمة .	95	87%	13	12%
بيئة السكن تؤدي الى الجريمة.	83	76%	25	23%
عوامل وراثية وراء الجريمة	09	8%	99	92%
غياب المراقبة القبلية ووسائل الضبط.	79	73%	29	26%
قلة الوازع الديني	102	94%	6	5%
لهروب من الواقع وقد يكون.	94	87%	14	12%
الروتين ووقت الفراغ من أسباب الجريمة .	72	66%	36	33%
تفكك الأسرة يؤدي الى الجريمة	94	87%	14	12%

من خلال الجدول رقم 01 تظهر ما يلي:

وقد تبين أن هناك عدد من الأسباب التي وقعت بأفراد العينة إلى ارتكاب الجريمة:

1-البطالة من بين أهم أسباب الجريمة حسب تصورات الأساتذة بنسبة 98%

2-قلة الوازع الديني يؤدي الى الجريمة حسب تصورات الأساتذة بنسبة 94% حسب تصورات الأساتذة.

3-تدني المستوى التعلمي (الجهل والامية) حسب تصورات الأساتذة بنسبة 89%

4-تأتي كل من تفكك الأسرة يؤدي الى الجريمة و لهروب من الواقع وقد يكون جماعة الأقران السيئة من أسباب الجريمة بنسبة 87 %من تصورات الأساتذة.

5-من بين العوامل والأسباب المؤدية إلى الجريمة بيئة السكن بنسبة 76%

6-غياب وسائل الضبط والمراقبة بنسبة 73%

7-ضعف المدخول المادي والروتين القاتل من بين التصورات الأخيرة لأسباب الجريمة حسب تصورات الأساتذة الجامعيين عينة الدراسة.

***عرض نتائج المحور الثاني :وهو معرفة التصورات الاجتماعية للأساتذة الجامعيين حول الية التقليل والحد من الجريمة:**

مضمون الأسئلة في المحور الثاني	نعم	النسبة	لا	النسبة
الوازع الديني	106	98%	2	2%
تفعيل الأدوار الرئيسية للأسرة	102	94%	6	6%
تفعيل الأدوار الرئيسية للنسق التربوي من خلال مؤسسات التنشئة	97	89%	11	10%
الية المواجهة في البناء الاقتصادي (التنمية)	83	76%	25	23%
تفعيل مؤسسات الإعلام في التوعية والتحسيس	72	66%	36	33%
تفعيل المؤسسات الأمنية في الوقاية والتصدي	72	66%	36	33%

من خلال الجدول رقم 02 تظهر ما يلي: ان هناك عدد من الحلول التي وقعت بأفراد العينة إلى الابتعاد عن الجريمة:

1-الوازع الديني حسب تصورات الأساتذة بنسبة 98%

2-تفعيل دور الأسرة بنسبة في إعداد النشء الصالح 94 % حسب تصورات الأساتذة.

3-بناء آلية اقتصادية حكيمة تساهم في القضاء على البطالة و توفير مناصب عمل حسب تصورات الأساتذة بنسبة 76%

4-تفعيل مؤسسات الإعلام في التوعية والتحسيس من مخاطر الجريمة بنسبة 66 %من تصورات الأساتذة.

5-تفعيل المؤسسات الأمنية في الوقاية والتصدي للجريمة بنسبة 66%

مناقشة النتائج المتحصل عليها:

لقد راى أساتذة الجامعة حسب تصوراتهم لظاهرة الجريمة وتفشيها في المجتمع الجزائري أن الظاهرة في تصاعد وان أسبابها متعددة ومتجذرة ومتداخلة

وإن التداعيات السلبية للبطالة يؤشِّر بوضوح احتدام الانفعالية و تحطيم الضوابط الموضوعية لحركة الفرد والكتل التي تشملها ظاهرة البطالة والتبطّل؛ وكجزء من تكسير القوانين وروح الاحتجاج السلبي والوقوف على الضفة الأخرى من مصالح المجتمع بوصفه جماعة متكافلة متضامنة في الظرف الطبيعي يعيش العاطل عن العمل منفصلا في عزلة عمَّا يحيطه من معركة حقيقية واحدة تصب في خيمة الوطن هي معركة بنائه وإعادة الأعمار فيه وفي النفوس التي خرّبها زمن الضيم والاستغلال البشع لكرامات الناس وقيمهم...

وبحصول هذا الانشطار بين الطرفين لا يعود للمصلحة الجمعية التضامنية العامة من وجود في ذهنية المتمردين من العاطلين عن العمل. حيث يتمكن روح التدمير من ذاك الإنسان المريض وتبدأ مرحلة جديدة تالية هي مرحلة الجريمة سواء بحق النفس عندما تكون الممارسات حالة من إيذاء الذات أو في تعمُّد إيذاء الآخر عبر كسر العقد الاجتماعي وقوانين المجتمع وأعرافه الإيجابية المتداولة. وتتسع دائرة الجريمة وكارثيتها مع تشكل حلقات للمتمردين بسبب من لقاء الطبائع المشتركة وهي سمة عادية للكائنات الحيّة عامة (مسألة اللقاء والتجمّع), ولكنَّ غير الطبيعي فيها هو كونها لقاءات تقوم على إيقاع الضرر والتدمير في المحيط الاجتماعي.. وهي تتحول لاحقا إلى تشكيلات نوعية طابعها الأساس هو أعمال العنف وإثارة الاضطراب والهلع... ولا يقف ذلك عند حدود التمرد الاجتماعي المؤطَّر بل يتنامى باتجاه الاحتكاكات السياسية والاصطدامات العنيفة المسلَّحة التي تعقب تلك الفعاليات.

وفي هذا الصدد يقدم الباحث الاجتماعي إسماعيل قيرة وصفا دقيقا للجماعة الهامشية حيث يقول : "وعلى أية حال، تشكل الفئات الهامشية عالما واسعا، يمتد عبر الشرائح المختلفة المرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط عجيب من العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل المتسولين، ساكني الأحياء المتخلفة، الأحداث المتشردين، وكل من يلتقط رزقهم من قلب علاقات الشارع القذرة (اسماعيل قيرة،ص79)

ثم ان اسباب غياب الوازع المراقب لسلوك الفرد سواء المباشر او الغير المباشر او ما يطلق عليه بالضبط الاجتماعي على أنه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري.(معن خليل العمر، 2004، ص23) إذا فهو على هذا النحو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه.(عدنان أبو مصلح، 2006، ص308) وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي وشدد على أهميته

في تنظيم العائلات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض، وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة، وفي هذا الصدد يقول "إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع حاكم يزع بعضهم عن بعض" ويضيف "إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، وليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات كافية عن دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم على بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم. فيكون ذلك الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان (غريب سيد أحمد،2005)

بالنسبة لآلية المواجهة: ركزت إجابة أفراد عينة الدراسة على ترتيب العلاجات الضرورية للجريمة وعي

أولا :الوازع الديني:

يتوقع من الوازع الديني ان يقوم بمجموعة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع، ويمكن استعراض بعض منها على النحو التالي :

1- تأصيل القيم الاجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية، وإبراز أهمية التكامل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع.

2- تقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو ارتكاب الجريمة.

3- تقوية الجانب الديني في نفوس الناس بما يتلقونه من وعظ وإرشاد وتوجيه يعصمهم من الوقوع في المعاصي، ويجعلهم من عناصر الخير في المجتمع.

4- تزويد المصلين بشعور التضامن والأخوة في اجتماعهم للصلاة والرغبة في معاونة بعضهم بعض، ونزع الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير.من خلال اجتماعهم في الصلاة خمس مرات يومياً.

5- الإرشاد والتوجيه إلى الفضائل الإسلامية، وبيان محاسن السلوك الإسلامي الصحيح بين الفرد وأخيه، وبين الفرد وسائر قطاعات المجتمع وجماعاته.

6- نشر الوعي الديني بين جميع أفراد المجتمع، الأمر الذي يقرب الناس من دينهم، ويحبب إليهم الاإتزام بأحكامه عن فهم وإيمان، فيقيهم ذلك شر الانحراف.

ثانيا: تفعيل الأدوار الرئيسية للأسرة:

يمكن القول أن من الأهمية بمكان، قيام الأسرة السعودية بالدور الأمني المناط بها أكثر من أى وقت مضى بسبب أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أحدثت هزة في بناء النسق الأسري وأفرزت عددا من القيم الفردية على حساب القيم الجماعية، التي حدت بدورها من أداء الأسرة للدور المأمول منها. نتيجة ما لحقها من تفكك وتصدع في أبنيتها، والذي أدى من جهته إلى إضعاف فاعلية دور الأبوين، نتيجة للخلافات والمشاجرات العائلية، وانشغال الآباء والأمهات عن متابعة الأبناء والإشراف عليهم، والاعتماد على المربيات والخادمات فضلاً عن ضعف دور مؤسسات التوجيه الأخرى كالمدارس والمساجد.. الخ.

ثالثاً : تفعيل الأدوار الرئيسية للنسق التربوي من خلال مؤسسات التنشئة:

من المعروف أن الأمن والتخفيف من الجريمة يرتبط ارتباطاً وثيقاً وجوهريا بالتربية والتعليم، إذ بقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن و الاطمئنان و الاستقرار والنظام التربوي في المجتمع متمثلاً في المدرسة يعتبر أحد الركائز الهامة في دعم واستقرار مثل هذا التجانس وذلك بغرسه في الطفل منذ البداية الأولى للمدرسة قيم ومعايير المجتمع الضرورية لإحداث عملية التكامل داخل البناء الاجتماعي.

رابعاً : الية المواجهة في البناء الاقتصادي (التنمية):

إن الوضع الاقتصادي يشكل أحد العوامل التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة ويختلف تأثير العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية بمدى اتصالها بإحدى ظاهرتين اقتصاديتين هما : التطور الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية والمقصود بالتطور الاقتصادي هو التغيير الذي يحدث في النسق الاقتصادي كأن يتحول الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي على سبيل المثال

أما المقصود بالتقلبات الاقتصادية فهي التغيرات التي تطرأ، مثل ارتفاع أو تدنى مستوى الدخل، وكذلك ارتفاع أو انخفاض الأسعار لبعض السلع والخدمات المتوفرة، وقد تدفع تلك التقلبات الاقتصادية الفرد إلى

ارتكاب الجريمة، فعلى سبيل المثال حينما ينخفض مستوى الدخل لدى الفرد ولا يستطيع إشباع احتياجاته أو يجد صعوبة في التكيف مع الوضع الراهن ويحاول أن يبقى على المستوى السابق للدخل فقد يضطر لطرق أبواب غير مشروعه، كما أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات قد يدفع الأفراد إلى الالتفاف والتحايل على الأنظمة لمحاولة الحصول عليها بشتى الطرق والوسائل، فتزداد جرائم السرقة والاختلاس لتأمين الاحتياجات.

ويؤدي ارتفاع الأسعار في بعض الأحيان إلى اضطراب نفسي وتوتر عصبي لبعض الأشخاص وخصوصا الفئة التي تتعرض لقسوة البطالة أو عدم كفاية مواردها المالية للوفاء بحاجاتها الأساسية، مما يجعل تلك الفئة تثور لأتفه الأسباب، وقد تندفع إلى ارتكاب الجرائم التي يصعب التنبؤ بمداها الإجرامي. ولا تقتصر الدوافع الاقتصادية إلى ارتكاب الجريمة على حالة الفقر أو أنها تؤدى إلى جرائم السرقة وجرائم الأموال مثل الاختلاس والرشوة فقط

خامساً : تفعيل مؤسسات الإعلام في التوعية والتحسيس

غني عن البيان القول بأن الوقت الحاضر يعتبر هو عصر الاتصالات والمعلومات، ويتميز هذا العصر بالسرعة الفائقة لانتقال المعلومة من مكان إلى آخر مما يجعل التحكم فيها أو إيقافها أمر صعب، إن لم يكن مستحيل. وحرب الإعلام والفضاء المفتوح في الوقت الحاضر لم تعد خافية على أحد، حيث أصبح هناك ذوبان للحدود الإقليمية للدول وأصبح التحصين الفكري والمعرفي للأفراد والمجتمع مطلبا أمنيا ووطنيا في ظل الانتشار السريع للمعلومات وتحول المجتمعات من المجتمعات التقليدية التي يتم التواصل فيها بشكل مباشر إلى ما يسميه بعض علماء الاجتماع (المجتمع التخيلي) الذي أصبح التواصل فيه بين الأفراد يتم بشكل غير مباشر أو معرفة مباشرة، حيث أذابت وسائل الاتصال الحدود السياسية والجغرافية بين الدول وأصبحت القوة في الوقت الحاضر تعتمد على السيطرة الإعلامية، وسرعة المعلومة ودقتها والوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرع الوسائل.

سادساً: تفعيل المؤسسات الأمنية في الوقاية والتصدي:

التكامل والتآزر بين النسق الأمني والأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع يعتبر أمراً ضرورياً وحيوياً في وقت يواجه فيه النسق الأمني تحديا حقيقيا يتمثل في تسارع وتقدم الأنشطة الإجرامية مما يتطلب معه قدرة مماثلة على احتواء السلوك الإجرامي والحد منه.

IV -التوصيات

1-دراسة احتياجات الشباب حسب طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة الحياة العصرية.

2-تعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك لبناء جيل شباب الواعي المدرك لمسؤوليته ودوره في هذه المرحلة.

3-دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن لهم مستقبلهم ومستقبل عوائلهم.

4-إعطاء أهمية متزايدة إلى المناطق شبه الحضرية الموجودة على أطراف المدن أو في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان لكي لا تكون مركز مناسبا لمرتكبي الجرائم وذلك عن طريق توفير الخدمات توفير أماكن ترفيه من اجل قضاء وقت الفراغ وخاصة من قبل الشباب.

6-إعطاء أهمية لدور المدرسة في تنشئة الأطفال وتوعيتهم بالسلوك ألانحرافي لما يسببه من سلبيات الأشخاص.

المراجع:

عدنان الدوري: جناح الأحداث. الكتاب الأول، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985.

معن خليل العمر: التنشئة الاجتماعية. ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2004.

عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع. ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، ودار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2006.

غريب سيد أحمد: تاريخ الفكر الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000

نخبة من أساتذة علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية، مصر، بدون سنة.

فريدريك معتوق: معجم العلوم الاجتماعية. دار أكاديميا، بيروت، لبنان، 1998.

إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية. مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، طبع بشركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، بدون سنة.

إبراهيم توهامي وآخرون:التهميش والعنف الحضري. مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، تم الطبع بشركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة،الجزائر، 2004،

الجميلي، فتحية عبد الغني، (الدكتورة)، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2001،

مازن بشير، (الدكتور)، مبادئ علم الإجرام، دار الكتب والوثائق، بغداد،2009،.

عاطف غيث ،دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات التنظير في علم الاجتماع ،بيروت ،دار النهضة العربية 1975.

دبلة عبد العالي ،مدخل إلى التحليل السوسيولوجي ،الجزائر،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2011.-

قريشي عبد الكريم ،بوعيشة أمال ،التصورات الاجتماعية للشخص الإرهابي،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة ورقلة –الجزائر-(لعدد الأول ديسمبر 2010)

العيسوي ابراهيم شحات , اقتصاديات الوفرة ، المركز الدولي للدراسات ، بيروت 1997 .

أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي ، الجزء الأول ، دار الكتاب العربي للبحث والنشر ، الإسكندرية 1967

نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع وطبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986

أحمد مجدي حجازي وآخرون : المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب جامعة القاهرة ، 2001.

هادي النعماني : عولمة الاقتصاد . نظام عالمي جديد . سوق كونية واحدة ، الدار الدولية للأبحاث والدراسات والنشر، بيروت، 2002 .

جلال أمين : العولمة والدولة , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد 228 ، فبراير ، 1998 .

أنور أبو عوده: العولمة . الأمركة . وجهان لعملة واحدة، دار الجيل للطباعة والنشر ، بيروت 2003 .

بولسنان فريدة ،التصورات الاجتماعية للعوامل المساهمة في العنف الزوجي ،رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2007.

المشهداني، فهيمة كريم، (الدكتورة)، التصنيع والجريمة، ط1، بغداد، 2009، ص44.

واقع الانترنيت: http://knol google.com)

نور الدين زمام ،مدلول العلوم الاجتماعية ، (بالاندماج رفيق رشيد ،تمثيل المغتربين لبلد الإقامة وعلاقته)
http://www.rezgar.com/debat/show